

<p>معلومات إضافية من صاحب البطاقة. ويمكن القيام بذلك أيضاً لأغراض منع الاحتيال.</p> <p>لا يمكن إيقاف الدفعة المسددة باستخدام البطاقة عند الطلب. إذا وافق التاجر على رد المبلغ المدفوع، لن يقوم البنك بإيداع المبلغ في البطاقة ذات الصلة إلا عند استلام تعليمات خطية في شكل مقبول للبنك من التاجر. لن يتحمل البنك المسؤولية عن أي تأخير في استلام هذه التعليمات.</p> <p>الكشوف والدفع</p> <p>سوف يقدم البنك إلى العميل وصاحب البطاقة، عند الطلب، كشوف حساب. يتعين على العميل إخطار البنك وبضمن قيام أي صاحب بطاقة بإخطار البنك على الفور بأي تغيير في تفاصيل الاتصال.</p> <p>يتعين على العميل أن يدفع لأمر البنك، بالأموال المتاحة على الفور وبعملة البطاقة:</p> <p>أ) مبلغ يساوي كامل رصيد كل بطاقة؛ و</p> <p>ب) كامل الفائدة والرسوم والمصاريف المطبقة على نوع (أنواع) البطاقة ذات الصلة وفقاً لخطاب التسعير أو على الأساس المنقذ عليه بين البنك والعميل كتابياً من وقت لآخر؛</p> <p>كما هو محدد في الكشف بحلول تاريخ الدفع. قد يشمل ذلك الرسوم المستحقة الدفع إذا لم يستلم البنك دفعة كاملة بحلول تاريخ الدفع أو إذا تجاوز الرصيد المستحق الحد الائتماني للعميل أو الحد الائتماني للبطاقة المطبق.</p> <p>المسؤولية عن المعاملات</p> <p>يتحمل العميل منفرداً المسؤولية ويدفع إلى البنك قيمة جميع المعاملات المنفذة باستخدام البطاقة سواء نُفذت هذه المعاملة لأغراض أعمال العميل أم لا أو بتقويض من صاحب البطاقة أو العميل، مع أي رسوم ومصروفات وفائدة مستحقة الدفع. وسيشمل ذلك أي معاملات منفذة بعد إلغاء البطاقة، باستثناء ما هو منصوص عليه في البند 8.</p> <p>على الرغم من البند 5-1 ومع مراعاة البند 3-5، لا يتحمل العميل أي مسؤولية عن المعاملات غير المصرح بها بعدما يتم إبلاغ البنك بفقدان البطاقة أو سرقتها، أو أن تفاصيل البطاقة ربما تكون معروفة لطرف ثالث أو في حالة الاشتباه في أنه يتم استخدامها بصورة احتيالية. سيتم إضافة مبلغ أي معاملات يتم خصمها في هذه الظروف مؤقتاً إلى البطاقة ذات الصلة، بما في ذلك أي فائدة أو رسوم ذات صلة. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أخرى تجاه العميل. قد يطلب البنك إشعاراً كتابياً بأن أي بند في كشف حساب العميل لا يمثل معاملة معترف بها على البطاقة قبل أن يتمكن البنك من معالجة أي عملية استرداد.</p> <p>عند تقديم تقرير بموجب البند 5-2، سيتنبأ البنك بإجراءاته لإلغاء أو حظر استخدام البطاقة، ولكن في حالة أي ضياع للبطاقة أو سرقتها أو استخدامها بصورة احتيالية أو غير مصرح بها أو الكشف عن تفاصيل البطاقة وكان حدوث ذلك يعزى إلى الاحتيال أو الإهمال من جانب صاحب البطاقة أو العميل (أو أي وكيل أو ممثل أو موظف أو مسؤول (بشأن اليهم مجتمعين بلفظ "ممثل") صاحب البطاقة أو العميل)، يظل العميل مسؤولاً عن أي معاملات. ولغرض هذا البند، يشمل "الإهمال" أي إخفاق ذي صلة من قبل صاحب البطاقة أو العميل (أو من قبل أي ممثل) في مراعاة أي شروط استخدام.</p> <p>لا يتحمل صاحب البطاقة المسؤولية بأي حال من الأحوال تجاه البنك عن معاملات البطاقة، وأي ائتمان مقدم بموجبه إلى العميل فقط.</p> <p>يتعين على العميل أن يستمر في دفع أي أموال مستحقة للبنك بموجب مستندات العلاقة دون أي خصم أو مقاصة أو استقطاع، ويظل العميل مسؤولاً عن سداد الدفعات المطلوبة بموجب مستندات العلاقة حتى لو كان العميل في نزاع أو لديه مطالبة ضد تاجر بشأن معاملة أو سلفة نقدية.</p> <p>لا يتحمل البنك أي مسؤولية إذا رفض أي تاجر أو صراف آلي أو جهاز طرفي أو بنك أو شركة إدارة سفريات معتمدة أو إذا تعذر عليهم قبول معاملة البطاقة أو عن الطريقة التي يتم بها الإبلاغ بهذا الرفض.</p> <p>البوابة (البوابات) الإلكترونية</p> <p>بالوصول إلى البوابة (البوابات) الإلكترونية، يوافق العميل بالأصالة عن نفسه ونيابة عن كل من مسؤول (مسؤولي) إدارة البطاقة وأصحاب البطاقات على الالتزام بجميع الشروط والأحكام المبينة في تلك البوابة (البوابات) الإلكترونية،</p>	<p>1 مستندات العلاقة</p> <p>1.1 يعد ملحق الخدمات هذا ملحقاً باتفاقية الخدمات الرئيسية ويشكل جزءاً من شروطها.</p> <p>1.2 يحدد ملحق الخدمات المائل الشروط المحددة التي تنطبق على خدمات بطاقات الشركات.</p> <p>1.3 يكون للمصطلحات الرئيسية المستخدمة والتي لم يرد لها تعريف في ملحق الخدمات المائل نفس المعنى المبين لها في اتفاقية الخدمات الرئيسية.</p> <p>1.4 عندما تقتصر العلاقة مع العميل على خدمات بطاقات الشركات فقط مع البنك ولا يكون لديه حساب لدى البنك، فحينئذٍ لا ينطبق ما يلي في اتفاقية الخدمات الرئيسية على العميل: الاتصالات والتعليمات وإجراءات الأمان، والأرصدة الدائنة والمدينة، والفائدة، وحق الضمان والفترة الثالثة من بند الأداء والمسؤولية.</p> <p>2 إصدار البطاقة وتجديدها</p> <p>2.1 سوف يقوم البنك بإصدار البطاقات وتجديدها واستبدالها ما لم يتم إلغاؤها، وإذا كان ذلك مناسباً لنوع البطاقة، سوف يقوم بإصدار رقم تعريف شخصي أو معرف آخر لكل صاحب بطاقة. يجوز إصدار البطاقات إلى أي شخص يطلبه العميل، ما لم يعترض البنك أو يرفض القيام بذلك حسب تقديره المطلق.</p> <p>2.2 يتحمل العميل المسؤولية عن تسليم البطاقات إلى صاحب (أصحاب) البطاقة.</p> <p>2.3 يتعين على العميل:</p> <p>أ) ضمان عدم استخدام البطاقة إلا لأغراض العمل الخاصة بالعميل؛</p> <p>ب) ضمان امتثال أصحاب البطاقات لأي شروط استخدام؛ و</p> <p>ج) إخطار البنك قبل إصدار البطاقات إلى الأشخاص العاملين لدى منشأة أخرى غير العميل: (1) يملكها العميل أو مجموعته بنسبة أقل من خمسين بالمائة (50%)؛ و (2) إذا كانت هذه البطاقات مخصصة للاستخدام بخلاف أغراض العمل الخاصة بالعميل، وعندئذٍ يجوز للبنك أن يطلب معلومات إضافية. ويجوز للبنك أن يرفض إصدار هذه البطاقات وأن يوصي بأن تتقدم هذه المنشأة بطلب للحصول على برنامج البطاقات الخاص بها.</p> <p>3 حدود الائتمان وبدء المعاملات</p> <p>3.1 لا يتجاوز الحد الائتماني الإجمالي لجميع برامج بطاقة العميل حد الائتمان الخاص بالعميل.</p> <p>3.2 يضمن العميل، ما لم يتم تقديم موافقة مسبقة من البنك، عدم تجاوز إجمالي الأرصدة المستحقة على جميع البطاقات في أي وقت حد الائتمان الخاص بالعميل. يجوز للبنك إجراء تغييرات على حد الائتمان الخاص بالعميل وحدود الائتمان الخاصة بالبطاقة من وقت لآخر، ويقدم إلى العميل إشعاراً كتابياً في أقرب وقت ممكن عملياً، وعندما يترتب على هذه التغييرات وجود رصيد مستحق يتجاوز الحد الائتماني المحدد للعميل أو حد الائتمان المحدد للبطاقة، يتضمن الإشعار الكتابي الفترة التي يتعين على العميل خلالها أن يسدد إلى البنك دفعة لتخفيض هذا الرصيد بحيث يكون مساوياً أو أقل من الحد الائتماني المحدد للعميل أو حد الائتمان المحدد للبطاقة.</p> <p>3.3 في حال تجاوز أي حد ائتماني للعميل أو أي حد ائتماني خاص بالبطاقة دون موافقة البنك، فحينئذٍ يتعين على العميل أن يسدد الفائض على الفور عند (1) طلب البنك أو (2) علمه بتجاوز هذا الحد الائتماني، أيهما أسبق.</p> <p>3.4 يحق للبنك أن يخصم من كل بطاقة قيمة جميع المعاملات والسلف النقدية التي تم الاستفادة منها باستخدام البطاقة (سواء مع أو بدون استخدام رقم تعريف الشخصي أو أي معرف آخر) وسواء تم التصريح بها بشكل صحيح من قبل صاحب البطاقة أو العميل وفقاً لمستندات العلاقة وأي إجراءات أخرى تصدر بها تعليمات من قبل البنك، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع المعاملات والسلف النقدية التي لا يطلب التاجر بشأنها تقيضاً صريحاً من البنك وأي معاملات وسلف نقدية قد تتجاوز الحد الائتماني للبطاقة أو الحد الائتماني للعميل.</p> <p>3.5 سيأخذ البنك، عندما يُطلب منه الموافقة على معاملة أو سلفة نقدية، في الاعتبار أي معاملات أو سلف نقدية أخرى تم الاستفادة منها بالفعل باستخدام البطاقة ذات الصلة، سواء اكتملت تلك المعاملة أو السلفة النقدية من عدمه. وقد يؤدي ذلك إلى رفض المعاملة أو السلفة النقدية. يجوز للبنك أن يرفض التصريح باستخدام البطاقة إذا رأى أن البطاقة قد تم إساءة استخدامها أو أنه قد يحتمل إساءة استخدامها. يجوز للبنك إحالة طلب التصريح مجدداً إلى التاجر للحصول على</p>
--	--

<p>الإلغاء وتسليم البطاقات</p> <p>تظل البطاقات ملكاً للبنك ويجوز له تعليق البطاقة أو إلغاؤها في أي وقت. سيبدل البنك جهوداً معقولة لإخطار العميل قبل هذا التعليق أو الإلغاء، ولكن يجب عليه في جميع الأحوال إبلاغ العميل بهذا التعليق أو الإلغاء في أقرب وقت ممكن عملياً.</p> <p>يقوم البنك بإلغاء البطاقة بمجرد أن تتاح له فرصة معقولة للتصرف عند استلام طلب الإلغاء من العميل أو مسؤول إدارة البطاقة. يتعين على العميل إخطار البنك على الفور (أو استخدام البوابة (البوابات) الإلكترونية لإلغاء البطاقة على الفور) إذا لم يعد صاحب البطاقة مصرحاً له باستخدام البطاقة.</p> <p>عندما يطلب العميل إلغاء البطاقة أو عند إشعار البنك بإلغاء البطاقة أو عند إنهاء مستندات العلاقة وفقاً لشروطها، يتعين على العميل إعادة البطاقة (البطاقات) إلى البنك، مقطوعة إلى النصف عمودياً، أو إتلاف هذه البطاقات وتقديم تأكيد كتابي للبنك بحدوث ذلك.</p> <p>عند إلغاء البطاقة (البطاقات)، سيتعين البنك إجراءاته المعتادة لمنع استخدام البطاقة (البطاقات) (سواء تم إعادتها إلى البنك أم لا)، ولكن في حال تنفيذ معاملات أو سلف نقدية باستخدام البطاقة أو تفاصيلها بعد الإلغاء، يستمر تطبيق مستندات العلاقة فيما يتعلق بتلك البطاقة والمعاملات والسلف النقدية المقدمة بموجبها حتى استلام البنك لجميع المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالبطاقة.</p> <p>القانون الحاكم</p> <p>يوافق العميل على أن خدمات بطاقات الشركات تعتبر مقدمة في الولاية القضائية التي يقع فيها البنك، بغض النظر عن موقع العميل أو المكان الذي يستخدم صاحب البطاقة فيه البطاقة (إذا كان هذا الموقع أو الاستخدام في ولاية قضائية مختلفة).</p> <p>التعريفات</p> <ul style="list-style-type: none"> • البطاقة يقصد بها أي بطاقة يصدرها البنك بشكل مادي أو إلكتروني. • مسؤول إدارة البطاقة يقصد به أي مسؤول إدارة يتم الإخطار به بواسطة العميل أو بواسطة مسؤول إدارة حالي إلى البنك بموجب مستندات العلاقة، وفقاً لمستندات العلاقة عبر البوابة (البوابات) الإلكترونية، فيما يتعلق بخدمات بطاقات الشركات. • الحد الائتماني للبطاقة يقصد به الحد الائتماني المطبق على البطاقة حسبما يحدده العميل مبدئياً أو حسبما يتم الإخطار به بواسطة البنك إلى العميل كتابياً من وقت لآخر. • صاحب البطاقة يقصد به أي شخص وافق البنك على إصدار بطاقة له بموجب مستندات العلاقة أو عبر البوابة (البوابات) الإلكترونية بعد استلام العميل لطلب صاحب البطاقة أو نموذج الترشح المكتمل حسب الأصول بالشكل الذي يحدده البنك. • شروط الاستخدام يقصد بها أي شروط أو أحكام يصدرها البنك من وقت لآخر لنوع البطاقة ذات الصلة، والتي يجب أن يقدمها العميل إلى كل صاحب بطاقة تم إصدار بطاقة من هذا النوع إليه. • خدمات بطاقات الشركات يقصد بها خدمات بطاقات الشركات المقدمة إلى العميل وفقاً لهذا الملحق. • الحد الائتماني للعميل يقصد به الحد الأقصى للرصيد المستحق المسموح به على جميع البطاقات، حسبما يتم الإخطار به بواسطة البنك إلى العميل كتابياً من وقت لآخر. • البوابة (البوابات) الإلكترونية يقصد بها قناة (قنوات) الاتصال الإلكترونية المتاحة للعميل من قبل البنك أو مقدم البوابة الإلكترونية من الغير لإدارة خدمات بطاقات الشركات. • PIN يقصد به رقم التعريف الشخصي. • البوابة (البوابات) الإلكترونية يقصد بها قناة (قنوات) الاتصال الإلكترونية المتاحة للعميل من قبل البنك أو مقدم البوابة الإلكترونية من الغير لإدارة خدمات بطاقات الشركات. 	<p>وفي مستندات العلاقة و/أو في أي اتفاقية مع مقدم خدمات البوابة الإلكترونية من الغير (حسب الاقتضاء).</p> <p>6.2 يقر العميل ووافق على ما يلي:</p> <p>أ) أعند استخدام البوابة (البوابات) الإلكترونية، يلتزم العميل بجميع الإجراءات التي يتخذها مسؤول إدارة البطاقة وصاحب البطاقة فيما يتعلق بخدمات بطاقات الشركات ويصدق بموجبه (ويصدق ويؤكد في أي وقت عند طلب البنك) على جميع الإجراءات التي اتخذها مسؤول إدارة البطاقة وصاحب البطاقة نيابة عنه؛</p> <p>ب) عندما يقدم العميل تعليمات إلى البنك بتزويد مسؤول إدارة البطاقة وصاحب البطاقة بإمكانية الوصول إلى خدمات بطاقات الشركات الخاصة به عبر البوابة (البوابات) الإلكترونية، يتعين على العميل (وليس البنك) إخطار مسؤول إدارة البطاقة وصاحب البطاقة بتفاصيل التعليمات المذكورة؛</p> <p>ج) عندما يقدم مسؤول إدارة البطاقة تعليمات إلى البنك لإضافة أو تعديل خدمات بطاقات الشركات عبر البوابة (البوابات) الإلكترونية، لا يكون البنك ملزماً بإخطار العميل؛</p> <p>د) يتعين على العميل القيام، ويضمن قيام مسؤول إدارة البطاقة وصاحب البطاقة بما يلي: (1) الحفاظ على سرية بيانات الاعتماد الأمنية الصادرة لهم للبوابة (البوابات) الإلكترونية وأن تكون مأمونة من الاستخدام غير المصرح به؛ (2) والالتزام بجميع التوجيهات الصادرة من البنك أو مقدم البوابة الإلكترونية من الغير (حسب الاقتضاء) فيما يتعلق ببيانات الاعتماد الأمنية و/أو البوابة (البوابات) الإلكترونية؛ (3) وإخطار البنك أو مقدم البوابة الإلكترونية من الغير على الفور (حسب الاقتضاء) إذا كان العميل يشك بوجود تسريب لبيانات الاعتماد الأمنية؛</p> <p>هـ) في حال كانت البوابة (البوابات) الإلكترونية يتم تقديمها أو تشغيلها من قبل مقدم البوابة الإلكترونية من الغير، لن يكون البنك أو أي عضو في المجموعة مسؤولاً عن أي خسارة تحدث بسبب استخدام العميل أو مسؤول إدارة البطاقة أو صاحب البطاقة للبوابة الإلكترونية أو وصولهم إليها أو بسبب أي فعل أو ترك لفعل من جانب مقدم البوابة الإلكترونية من الغير. لا يقدم البنك أي إقرارات أو ضمانات فيما يتعلق بالبوابة (البوابات) الإلكترونية صريحة أو ضمنية؛ و</p> <p>و) يمكن للبنك أو مقدم البوابة الإلكترونية من الغير (حسب الاقتضاء) أن يحد أو يعلق على الفور وصول العميل و/أو مسؤول إدارة البطاقة و/أو صاحب البطاقة إلى البوابة (البوابات) الإلكترونية واستخدامها عندما: (1) يرى أن تم مخالفة الشروط والأحكام المشار إليها في البند 6-1؛ أو (2) يقرر أن هذا الإجراء مناسب أو مستحسن أو ضروري بسبب استخدام أي شخص أو أفعاله فيما يتصل باستخدام البوابة (البوابات) الإلكترونية.</p> <p>6.3 يقدم العميل بموجبه الموافقات التالية:</p> <p>أ) التصريح للبنك بالإفصاح عن أي معلومات للعميل تتعلق بخدمات بطاقات الشركات الخاصة بالعميل إلى مسؤول إدارة البطاقة ويمثل أي اتصال إلى مسؤول إدارة البطاقة فيما يتعلق بخدمات بطاقات الشركات إشعاراً للعميل؛ و</p> <p>ب) التصريح للبنك بالإفصاح عن معلومات العميل بما في ذلك المعلومات المتعلقة بخدمات بطاقات الشركات الخاصة به إلى أي طرف ثالث يرشحه العميل. يحق للبنك الاستمرار في مشاركة المعلومات مع هذه الأطراف من الغير حتى يقدم العميل أو مسؤول إدارة البطاقة تعليمات لإنهاء هذا الترتيب. ولن يكون البنك مسؤولاً عن اختيار هؤلاء الأطراف من الغير ولن يكون مسؤولاً عن أي خسائر نتيجة لهذا الترتيب.</p> <p>6.4 يعرض العميل بموجبه البنك عن أي خسارة أو أضرار أو مسؤولية أو تكاليف أو مطالبات أو طلبات أو نفقات يتحملها البنك أياً كان نوعها عندما يتصرف وفقاً لتعليمات مسؤول إدارة البطاقة فيما يتعلق بخدمات بطاقات الشركات الخاصة بالعميل.</p> <p>6.5 يؤكد العميل على استمرار تعيين مسؤول إدارة البطاقة وسريان جميع الموافقات المذكورة أعلاه في هذا البند 6 بكامل الأثر والمفعول حتى يتلقى البنك إشعاراً كتابياً بإلغاء هذا التعيين من العميل بالشكل والمضمون المقبولين لدى البنك وأن يكون قد أتاحت للبنك فرصة معقولة للتصرف بناءً على ذلك.</p>
---	--

7 **الإنهاء**

يستمر العمل بالبندين 5 و 8 حتى بعد إنهاء كل أو أي جزء من مستندات العلاقة.

- خطاب التسعير يقصد به أي دليل أو بيان حقائق يتعلق بالرسوم والمصاريف والفائدة والأسعار و/أو الأمور ذات الصلة التي يتفق عليها البنك مع العميل من وقت لآخر.
- الكشف يقصد به كشف الحساب الدوري الذي يصدره البنك والذي يحدد تفاصيل رصيد البطاقة وأي فائدة ورسوم ومصاريف.
- مقدم البوابة الإلكترونية من الغير يقصد به مقدم أو مشغل البوابة (البوابات) الإلكترونية وليس البنك.

الإفصاح التنظيمي

11

يخضع بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود، فرع الإمارات العربية المتحدة للتنظيم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع للأنشطة المرخصة ويخضع بشكل رئيسي للتنظيم من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.